IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام

مجلس المحافظين

GOV/2010/46
٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

توزيع مقيد
عربي
الأصل: انكليزي

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي

البند الفرعي ٧ (د) من جدول الأعمال المؤقت
(الوثيقة GOV/2010/38)

تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، والأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن، في جمهورية إيران الإسلامية

تقرير من المدير العام

١- هذا هو تقرير المدير العام المقدّم إلى مجلس المحافظين، وبموازاة ذلك، إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار والأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن، في جمهورية إيران الإسلامية[١]، يشمل التطورات التي طرأت منذ التقرير الأخير الصادر في أيار/مايو ٢٠١٠.[٢]

٢- وفي ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠، أقرّ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، الذي قام المجلس فيه بجملة أمور منها ما يلي:

- أكد أن إيران تخلفت عن الوفاء بمتطلبات مجلس المحافظين وعن الامتثال لقرارات مجلس الأمن ١٦٩٦ (٢٠٠٦) و١٧٣٧ (٢٠٠٦)، و١٧٤٧ (٢٠٠٧)، و١٨٠٣ (٢٠٠٨)؛
- وأكد أن على إيران، ودون مزيد من التأخير، اتخاذ الخطوات التي طالب بها المجلس في قراريه GOV/2006/14 وGOV/2009/82؛
- وأكد كذلك أن على إيران، ودون مزيد من التأخير، اتخاذ الخطوات المنصوص عليها في الفقرة ٢ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) (أي تعليق جميع الأنشطة المتصلة بالإثراء وأنشطة إعادة المعالجة، وكذلك تعليق العمل على جميع المشاريع المتصلة بالماء الثقيل)؛

١ أقرّ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرارات التالية بخصوص إيران: ١٦٩٦ (٢٠٠٦)، و١٧٣٧ (٢٠٠٦)، و١٧٤٧ (٢٠٠٧)، و١٨٠٣ (٢٠٠٨)، و١٨٣٥ (٢٠٠٨)، و١٩٢٩ (٢٠١٠).

٢ الوثيقة GOV/2010/28 (٣١ أيار/مايو ٢٠١٠).

- وأعاد التأكيد أن على إيران أن تتعاون كلياً مع الوكالة بشأن جميع القضايا العالقة، لاسيما تلك التي تثير الشواغل بشأن الأبعاد العسكرية المحتملة للبرنامج النووي الإيراني، بما يشمل إتاحة معاينة كل ما تطلبه الوكالة من مواقع ومعدات وأشخاص ووثائق؛

- وقرر أن على إيران، ومن دون تأخير، أن تمتثل امتثالاً تاماً وغير مشروط لأحكام اتفاق الضمانات الذي عقدته، بما في ذلك من خلال تنفيذ البند المعدّل ٣–١ من الجزء العام من الترتيبات الفرعية؛ ودعا إيران إلى التصرف، بشكل صارم، وفق أحكام البروتوكول الإضافي وإلى التصديق عليه سريعاً؛ وأعاد التأكيد أنه لا يمكن لإيران أن تقوم، من جانب واحد، بتعديل أو تغيير اتفاق الضمانات الذي أبرمته وترتيباته الفرعية، بما فيها البند المعدّل ٣–١، وذلك بمقتضى المادتين ٢٤ و٣٩ من اتفاق الضمانات الذي عقدته إيران، ولاحظ أن الاتفاق لا ينص على أية آلية لتعليق أي من الأحكام الواردة في الترتيبات الفرعية؛

- وأعاد التأكيد أن على إيران، وفقاً لالتزاماتها بموجب القرارات السابقة بتعليق جميع أنشطة إعادة المعالجة والأنشطة ذات الصلة بالماء الثقيل وتلك ذات الصلة بالإثراء، ألاّ تشرع في تشييد أي مرفق جديد لإثراء اليورانيوم أو لإعادة المعالجة أو مرفق ذي صلة بالماء الثقيل، وأن عليها أن توقف أية أعمال تشييد جارية لأي مرفق من هذا النوع؛

- وطلب من المدير العام أن يقدّم إلى مجلس الأمن كافة التقارير الصادرة عن المدير العام بشأن تطبيق الضمانات في إيران؛

- وطلب تقريراً من المدير العام، في غضون ٩٠ يوماً، عن مدى قيام إيران بتعليق جميع الأنشطة المشار إليها في القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) بشكل كامل ومستدام، وكذلك عن عملية امتثال إيران لجميع الخطوات التي طلبها المجلس وللأحكام الأخرى المنصوص عليها في القرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، و١٧٤٧ (٢٠٠٧)، و١٨٠٣ (٢٠٠٨)، و١٩٢٩ (٢٠١٠).

ألف- الأنشطة المتعلقة بالإثراء

ألف-١- ناتانز: محطة إثراء الوقود والمحطة التجريبية لإثراء الوقود

٣- **محطة إثراء الوقود:** هناك قاعتان للسلاسل التعاقبية في محطة إثراء الوقود وهما: قاعة الإنتاج ألف، وقاعة الإنتاج باء. ووفقاً للمعلومات التصميمية التي قدمتها إيران، من المقرر إنشاء ثماني وحدات (الوحدات من A21 إلى A28) بقاعة الإنتاج ألف، بحيث تتكوّن كل وحدة من ١٨ سلسة تعاقبية. ولم تقدَّم أي معلومات تفصيلية عن تصميم قاعة الإنتاج باء.

٤- وفي ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٠، كانت إيران تلقّم سادس فلوريد اليورانيوم الطبيعي داخل ١٧ سلسلة تعاقبية من الوحدة A24، وداخل ٦ سلاسل تعاقبية من الوحدة A26، في محطة إثراء الوقود. وتم أيضاً تركيب السلاسل التعاقبية الثماني عشر المكوِّنة للوحدة A28 والسلاسل التعاقبية الإثنتي عشرة الباقية بالوحدة A26

(كانت ست سلاسل منها في وضع خواء)، ولكن لم يكن يتم تلقيمها بسادس فلوريد اليورانيوم[٣]. وحتى الآن، فإن كل الطاردات المركزية التي تم تركيبها هي من طراز IR-1، وتضم كل سلسلة تعاقبية ١٦٤ طاردة. وما زال العمل مستمراً في الوحدات A21 وA22 وA23 وA25 وA27، ولكن لم يتم تركيب أي طاردات مركزية. وحتى ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٠، لم تكن هناك أي أعمال تركيب في قاعة الإنتاج باء.

٥- وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، نفّذت الوكالة عملية تحقق من الرصيد المادي في محطة إثراء الوقود.[٤] وتواصل الوكالة تقييمها للرصيد المادي للفترة من ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، آخذة بعين الاعتبار المعلومات الجديدة التي قدّمتها إيران. وفي رسالتين مؤرختين ٩ آب/أغسطس ٢٠١٠ و١٧ آب/أغسطس ٢٠١٠، أبلغت إيران الوكالة بأنها كانت قد أبخست تقديرها لكميات المواد النووية المحتجزة داخل المرفق وزوّدت الوكالة بصيغة منقحة من التقدير. وأبلغت إيران الوكالة أيضاً بأنها عقدت العزم على تحسين نظام حصر المواد النووية في المرفق. ولا يمكن للوكالة، قبل استكمال عملية التقييم، أن تؤكد رصيد المواد النووية.[٥]

٦- وبناء على تقديرات إيران، فقد قامت فيما بين ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ و٦ آب/أغسطس ٢٠١٠ بإنتاج ٩٩٥ كغم إضافياً من سادس فلوريد اليورانيوم الضعيف الإثراء[٦]، ليصل بذلك الإنتاج الإجمالي إلى ٢٨٠٣ كغم من سادس فلوريد اليورانيوم الضعيف الإثراء منذ بدء العمليات في شباط/فبراير ٢٠٠٧.[٧] والمواد النووية الكائنة في محطة إثراء الوقود (بما في ذلك مادة التلقيم والنواتج والمخلفات)، وكذلك جميع السلاسل التعاقبية التي تم تركيبها ومحطات التلقيم والسحب، كلها تخضع للاحتواء والمراقبة من جانب الوكالة.[٨] وفي رسالة مؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠، ذكّرت الوكالة إيران بعدة حادثات انطوت على قيام مشغل محطة إثراء الوقود بكسر الأختام. وفي رسالة مؤرخة ٩ آب/أغسطس ٢٠١٠، قدّمت إيران مزيداً من المعلومات بشأن هذه الحادثات وأفادت بأن كسر الأختام كان عرضياً وأن "كافة النصائح والتعليمات اللازمة أعطيت للمشغل ليعتمد قدراً أكبر من اليقظة والتحكم في هذا المجال". وسيتم تقييم العواقب الرقابية لحالات كسر الأختام هذه فور استكمال عملية التحقق من الرصيد المادي المقبلة، التي يزمع تنفيذها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

---

٣ في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٠، من أصل ٨٨٥٦ طاردة مركزية تم تركيبها في محطة إثراء الوقود، كان يجري تلقيم ٣٧٧٢ طاردة مركزية بسادس فلوريد اليورانيوم.

٤ الفقرة ٤ من الوثيقة GOV/2010/28.

٥ انظر الفقرة ٤ من الوثيقة GOV/2009/55.

٦ تحققت الوكالة، من خلال قراءات لخلايا الأحمال تمت معايَرتها بشكل مستقل من قِبَل المشغِّل، أنه، في الفترة من ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ إلى ٧ آب/أغسطس ٢٠١٠، تم تلقيم ١٠٦٣٦ كغم من سادس فلوريد اليورانيوم الطبيعي داخل السلاسل التعاقبية، وتم تفريغ ما مجموعه ٩٨٠ كغم من ناتج سادس فلوريد اليورانيوم الضعيف الإثراء و٩٥٥٤ كغم من مخلفات سادس فلوريد اليورانيوم ومواد التفريغ داخل اسطوانات سادس فلوريد اليورانيوم. والفرق البالغ ١٠٢ كغم بين رقم المدخلات (١٠٦٣٦ كغم) ومجموع أرقام المخرجات (٩٨٠ كغم + ٩٥٥٤ كغم) يتألف من سادس فلوريد اليورانيوم الطبيعي والمستنفد والمنخفض الإثراء الناشئ أساساً من المواد النووية المستبقاة خلال الاستخدام في المصايد الباردة المختلفة، ولا يتعارض مع المعلومات التصميمية التي قدَّمتها إيران.

٧ تحققت الوكالة من أنه كان قد تم، في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، إنتاج ما مجموعه ١٨٠٨ كغم من سادس فلوريد اليورانيوم الضعيف الإثراء.

٨ وفقا للممارسة الرقابية العادية، لا تخضع الكميات الصغيرة من المواد النووية الموجودة في المرفق (كبعض النفايات والعينات مثلاً) لتدابير الاحتواء والمراقبة.

٧- ومنذ شباط/فبراير ٢٠٠٧، أخذت الوكالة عدداً كبيراً من العينات البيئية من محطة إثراء الوقود، وقد أشارت نتائج تحليل هذه العينات إلى أن مستوى إثراء اليورانيوم يقل عن ٥,٠% من اليورانيوم–٢٣٥. وفي إحدى النتائج التي تم التوصل إليها مؤخراً، أظهر تحليل عدد قليل من الجسيمات الموجودة في عينات أخذت في منطقة السلاسل التعاقبية أن مستويات الإثراء تتراوح بين ٥,٠% و٧,١% من اليورانيوم–٢٣٥، أي أعلى من المستوى المذكور في استبيان المعلومات التصميمية. وفي رسالة مؤرخة ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٠، أبلغت الوكالة إيران بهذه المسألة وطلبت منها تقديم توضيح بشأنها. وفي رسالتين مؤرختين ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٠ و١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، قدّمت إيران تفسيراً ممكناً لوجود مثل هذه الجسيمات، بالإضافة إلى معلومات داعمة لهذا التفسير. ولا يتعارض تفسير إيران مع الاستنباطات التي توصلت إليها الوكالة.[٩]

٨- **المحطة التجريبية لإثراء الوقود:** المحطة التجريبية لإثراء الوقود هي مرفق للبحث والتطوير ومرفق تجريبي لإنتاج اليورانيوم المنخفض الإثراء، وقد بدأ تشغيلها للمرة الأولى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وهي تضم قاعة للسلاسل التعاقبية قادرة على استيعاب ست سلاسل. والسلسلتان التعاقبيتان ١ و٦، وكلاهما يمكن أن يشمل ما يصل إلى ١٦٤ آلة، مصممتان لإنتاج يورانيوم ضعيف الإثراء مثرى بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من اليورانيوم–٢٣٥. ويشار إلى الجزء الآخر من قاعة السلاسل التعاقبية باسم "منطقة بحث وتطوير".

٩- وفي منطقة البحث والتطوير تم، في الفترة من ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٠ إلى ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٠، تلقيم ما يناهز مجموعه ٨٤ كغم من سادس فلوريد اليورانيوم الطبيعي داخل سلسلة تعاقبية قوامها ٢٠ آلة من طراز IR-4، وسلسلة تعاقبية قوامها ٢٠ آلة من طراز IR-2m، وداخل طاردات مركزية مفردة من طراز IR-1 وIR-2m وIR-4. وفي هذه المنطقة، لا يتم سحب أي يورانيوم منخفض الإثراء لأن نواتج ومخلفات نشاط البحث والتطوير هذا يعاد دمجها معاً في نهاية العملية.

١٠- وفي ٩ شباط/فبراير ٢٠١٠، بدأت إيران بتلقيم كميات من سادس فلوريد اليورانيوم الضعيف الإثراء داخل السلسلة التعاقبية ١ للغرض المعلن عنه والمتمثل في إنتاج سادس فلوريد يورانيوم مثرى بنسبة تصل إلى ٢٠% من اليورانيوم–٢٣٥، لاستخدامه كوقود لتشغيل مفاعل طهران البحثي. وأبلغت إيران الوكالة، في وقت لاحق، بأنها تعتزم تركيب سلسلة تعاقبية ثانية مكوّنة من ١٦٤ آلة من طراز IR-1 (السلسلة التعاقبية ٦) في المحطة التجريبية لإثراء الوقود ووصلها بالسلسلة التعاقبية ١ بهدف تخفيض إثراء المخلفات "من حوالي ٢% إلى حوالي ٠,٧% من اليورانيوم–٢٣٥".[١٠] ونظراً لزيادة مستوى الإثراء والوصل بين السلسلتين التعاقبيتين، كان من اللازم استحداث نهج رقابي جديد يجري تنفيذه منذ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠.[١١]

١١- وفي رسالة مؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، أبلغت إيران الوكالة بأنها تعتزم بدء تلقيم اليورانيوم الضعيف الإثراء داخل السلسلتين التعاقبيتين ١ و٦ الموصولتين فيما بينهما، وطلبت من الوكالة إعادة ترتيب الأختام لتتيح لإيران تشغيل السلسلتين التعاقبيتين وفقاً لما هو مخطط له. وقد استجابت الوكالة لهذا الطلب في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٠. وفي ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٠، أبلغت إيران الوكالة بأن تلقيم مخلفات السلسلة التعاقبية ١ داخل السلسلة التعاقبية ٦ بدأ في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٠.

---

٩ في هذا الصدد، تجدر الملاحظة أن تفسير إيران يشير إلى ظاهرة تقنية معروفة متصلة ببدء تشغيل السلاسل التعاقبية للطرد المركزي.

١٠ الفقرة ٩ من الوثيقة GOV/2010/28.

١١ يرد وصف لهذا النهج الجديد في الفقرة ١١ من الوثيقة GOV/2010/28.

١٢- وبحسب تقديرات إيران، تم في الفترة من ٩ شباط/فبراير ٢٠١٠ و٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٠، تلقيم ما يناهز مجموعه ٣١٠ كغم من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى في محطة إثراء الوقود داخل السلسلة التعاقبية ١ وتم إنتاج ٢٢ كغم من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة ٢٠% من اليورانيوم–٢٣٥. وتقوم إيران على نحو دوري بسحب سادس فلوريد اليورانيوم المنتج من السلسلة التعاقبية ١ وتحميله ضمن اسطوانة تتسع لحوالى ٢٥ كغم من سادس فلوريد اليورانيوم. وتخضع هذه المادة للاحتواء والمراقبة. وقد أفادت إيران أنها ستقوم، فور امتلاء الاسطوانة، بمجانسة سادس فلوريد اليورانيوم المحمل فيها، لتقوم بعد ذلك الوكالة بأخذ عينة من المادة وإخضاعها للتحليل المتلف.

١٣- وفي ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠، أشارت نتائج تحليل العينات البيئية المأخوذة في المحطة التجريبية لإثراء الوقود إلى عدم تجاوز مستوى الإثراء الأقصى المذكور في استبيان المعلومات التصميمية (أي أقل من ٢٠% من الإثراء باليورانيوم–٢٣٥) في تلك المحطة.[١٢]

ألف-٢- قم: محطة فوردو لإثراء الوقود

١٤- في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أبلغت إيران الوكالة أنها بصدد إنشاء محطة فوردو لإثراء الوقود، الواقعة بالقرب من مدينة قم. وتأكدت الوكالة من أن محطة فوردو تشيّد لاحتواء ست عشرة سلسلة تعاقبية مؤلفة مما مجموعه حوالي ٣٠٠٠ طاردة مركزية.[١٣]

١٥- وقد طلبت الوكالة من إيران في عدد من المناسبات تقديم معلومات إضافية بشأن التسلسل الزمني لتصميم وبناء محطة فوردو لإثراء الوقود، فضلاً عن غرضها الأصلي[١٤]. واستجابة لهذه الطلبات، أفادت إيران بأن "الموقع [قرب مدينة قم] كان أصلاً موضع دراسة باعتباره منطقة عامة لبناء ملاجئ طوارئ للدفاع الكامن ذات استعمالات متنوعة. وبعد ذلك اختير هذا الموقع لبناء محطة لإثراء الوقود في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧". وأكّدت الوكالة أيضاً على ضرورة إتاحة معاينة الشركات التي شاركت في تصميم محطة فوردو لإثراء الوقود وتشييدها. وأبلغَت الوكالة إيران بأنها تلقت من عدد من المصادر معلومات مستفيضة تزعم أن العمل التصميمي على المرفق كان قد بدأ في عام ٢٠٠٦.[١٥] وفي رسالة موجهة إلى المدير العام مؤرخة ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠، أفادت إيران بأن "لا أسس قانونية" تجيز للوكالة طلب معلومات بشأن التسلسل الزمني لتشييد محطة فوردو لإثراء الوقود وبشأن الهدف منها، واعتبرت أن "الوكالة ليست مفوَّضة بإثارة أي مسألة تتجاوز اتفاق الضمانات".[١٦] وتعتبر الوكالة أن المسائل التي أثارتها تقع ضمن إطار أحكام اتفاق الضمانات وأن المعلومات المطلوبة تتسم بأهمية أساسية بالنسبة للوكالة حتى تتحقق من التسلسل الزمني والغرض الأصلي لمحطة فوردو لإثراء الوقود بغية ضمان صحة إعلانات إيران واكتمالها.[١٧]

---

١٢ أظهرت هذه النتائج جسيمات من اليورانيوم الضعيف الإثراء (إثراء باليورانيوم-٢٣٥ بنسبة تصل إلى ٤,٠٪) واليورانيوم الطبيعي واليورانيوم المستنفد (إثراء باليورانيوم-٢٣٥ بنسبة لا تقل عن ٠,٢٧٪).

١٣ الفقرة ١٤ من الوثيقة GOV/2010/10.

١٤ الفقرات ١٤ إلى ١٦ من الوثيقة GOV/2010/10.

١٥ الفقرة ١٥ من الوثيقة GOV/2010/10.

١٦ الفقرة ٤ من الوثيقة INFCIRC/797.

١٧ الفقرة ١٤ من الوثيقة GOV/2010/10.

١٦- وفي معرض الردّ على طلب الوكالة المتعلق بتقديم إيران لاستبيان كامل للمعلومات التصميمية الخاصة بمحطة فوردو لإثراء الوقود[١٨]، أفادت إيران، في رسالة موجهة إلى المدير العام بتاريخ ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠، أنها "أوفت بالتزامها بتقديم استبيان المعلومات التصميمية الخاص بمحطة فوردو لإثراء الوقود" بناء على اتفاق الضمانات الخاص بها.[١٩] وأبلغت الوكالة إيران في عدد من المناسبات أنها تعتبر، بناء على الحالة الراهنة لعملية تشييد المرفق، أنه لا بد أن تتوافر لدى إيران معلومات إضافية وأن استبيان المعلومات التصميمية ينبغي أن يتضمن هذه المعلومات.

١٧- ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، تجري الوكالة، في المتوسط، عملية تحقق واحدة من المعلومات التصميمية في محطة فوردو لإثراء الوقود كل شهر. وقد تحقّقت الوكالة من أن العمل جارٍ على تشييد المرفق. وحتى ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٠، لم تكن أية طاردات مركزية قد أدخِلت إلى المرفق. ولم تشر نتائج العينات البيئية التي أخِذت في محطة فوردو لإثراء الوقود حتى ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٠ إلى وجود يورانيوم مثرى[٢٠].

ألف-٣- أنشطة أخرى ذات صلة بالإثراء

١٨- على ضوء ما أعلنته إيران في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٠ بشأن امتلاكها لتكنولوجيا إثراء اليورانيوم بالليزر[٢١]، وما أعلنته في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠ بشأن تطوير طاردات مركزية 'من الجيل الثالث'،[٢٢] كررت الوكالة، في رسالة موجهة إلى إيران في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٠، طلبها السابق بأن تتيح لها إيران معاينة المواقع الإضافية المتصلة بجملة أمور منها تصنيع الطاردات المركزية، وأعمال البحث والتطوير في مجال إثراء اليورانيوم (بما في ذلك الإثراء بالليزر)، وأنشطة تعدين اليورانيوم ومعالجته[٢٣]. ولم تقم إيران، في ردها المؤرخ ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٠، بتزويد الوكالة بالمعلومات المطلوبة ولكنها كررت أنها "تواصل التعاون مع الوكالة وفقاً لاتفاق الضمانات الخاص بها".

---

١٨ أشير إلى ذلك في الفقرة ١٦ من الوثيقة GOV/2010/28.

١٩ الفقرة ٣ من الوثيقة INFCIRC/797.

٢٠ أظهرت النتائج عدداً صغيراً من جسيمات اليورانيوم المستنفد (أنظر الفقرة ١٧ من الوثيقة GOV/2010/10).

٢١ مقتبس عن الموقع الإلكتروني لرئاسة جمهورية إيران الإسلامية، بتاريخ ٧ شباط/فبراير ٢٠١٠، على العنوان التالي: http://www.president.ir/en/?ArtID=20255

٢٢ الفقرة ١٨ من الوثيقة GOV/2010/28.

٢٣ الفقرة ١٣ من الوثيقة GOV/2008/15.

باء- أنشطة إعادة المعالجة

١٩- واصلت الوكالة رصد استخدام الخلايا الساخنة في مفاعل طهران البحثي[٢٤] وفي مرفق إنتاج نظائر الموليبدينوم واليود والزينون المشعة.[٢٥] ونفّذت الوكالة عملية تفتيش وعملية تحقق من المعلومات التصميمية في مفاعل طهران البحثي في ١ آب/أغسطس ٢٠١٠، وعملية تحقق من المعلومات التصميمية في مرفق إنتاج النظائر المشعّة المذكور في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠. ولم تكن هناك مؤشرات على أنشطة جارية ذات صلة بإعادة المعالجة في هذين المرفقين. وفي حين ذكرت إيران أنه لم تكن هناك أي أنشطة ذات صلة بإعادة المعالجة في إيران، لا يمكن للوكالة تأكيد ذلك إلا فيما يتعلق بهذين المرفقين، بما أنه لا يجري تنفيذ البروتوكول الإضافي الخاص بإيران.

جيم- المشاريع المتصلة بالماء الثقيل

٢٠- كما أشير إليه في تقارير المدير العام السابقة، طلبت الوكالة، وفقاً للولاية التي أسندها إليها مجلس الأمن، من إيران اتخاذ الترتيبات اللازمة كي تتيح للوكالة، في أقرب وقت ممكن، معاينة ما يلي: مصنع إنتاج الماء الثقيل؛ والماء الثقيل المخزون في مرفق تحويل اليورانيوم لأخذ عينات منه؛[٢٦] وأي مكان آخر داخل إيران يجري فيه تنفيذ مشاريع متصلة بالماء الثقيل. وفي رسالة موجهة إلى الوكالة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، أعلنت إيران أن طلبات الوكالة "لا يوجد لها أساس قانوني لأنها غير خاضعة لاتفاق الضمانات الذي عقدته إيران" وأن الطلبات تتعدّى أيضاً نطاق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي "لا تنص سوى على التحقق من التعليق".[٢٧] وأعلنت إيران أيضاً أنها لم تعلق العمل على المشاريع المتصلة بالماء الثقيل.[٢٨] وحتى تاريخه، لم تُتِحْ إيران المعاينة المطلوبة.

٢١- وفي ٢ آب/أغسطس ٢٠١٠، أجرت الوكالة عملية تحقق من المعلومات التصميمية في المفاعل IR-40 المقام في أراك. وتحققت الوكالة من أن عملية تشييد المرفق جارية، ولاحظت شبه انتهاء أعمال التشييد المدني للمباني وتركيب عدد من المعدات الرئيسية. وتشمل هذه المعدات الرافعة الرئيسية داخل مبنى المفاعل والضاغط الخاص بنظام تبريد المفاعل. وحسبما أفادت إيران، فمن المزمع حالياً بدء تشغيل المفاعل IR-40 في عام ٢٠١٣. وفي مبنى الكيمياء الإشعاعية، بات الهيكل الخرساني للخلايا الساخنة جاهزاً، ولكن لا وجود لأي نوافذ أو آلة مناولة عن بعد خاصة بالخلايا الساخنة.

---

٢٤ مفاعل طهران البحثي كناية عن مفاعل بقدرة ٥ ميغاواط يشغل بواسطة وقود مثرى باليورانيوم–٢٣٥ بنسبة ٢٠%، ويستخدم لتشعيع أنواع مختلفة من الأهداف ولأغراض بحثية وتدريبية.

٢٥ هذا المرفق كناية عن مجمّع خلايا ساخنة يستخدم لفصل نظائر المستحضرات الصيدلانية المشعة عن أهداف مشععة في مفاعل طهران البحثي، بما فيها أهداف مصنوعة من اليورانيوم. ولا يضطلع هذا المرفق حالياً بمعالجة أية أهداف مصنوعة من اليورانيوم.

٢٦ الفقرتان ٢٠ و٢١ من الوثيقة GOV/2010/10.

٢٧ الفقرتان ١٢ و١٣ من الوثيقة INFCIRC/804.

٢٨ الفقرة ١٣ من الوثيقة INFCIRC/804.

٢٢- واستناداً إلى الصور الملتقطة بالسواتل، يبدو أن محطة إنتاج الماء الثقيل شاغلة[٢٩]. بيد أنه، من دون معاينة هذه المحطة لا يمكن للوكالة التحقق من تصريحات إيران بأنها لم تُعلق العمل على المشاريع المتعلقة بالماء الثقيل وبالتالي لا يمكنها الإفادة بشكل كامل بشأن هذه المسألة.

دال- تحويل اليورانيوم وتصنيع الوقود

٢٣- أتمّت الوكالة تقييمها لنتائج التحقق من الرصيد المادي في مرفق تحويل اليورانيوم في آذار/مارس ٢٠١٠،[٣٠] وخلصت إلى أن مخزون المواد النووية الموجود في مرفق تحويل اليورانيوم، كما أعلنته إيران، يتّسق مع تلك النتائج، في إطار معدلات عدم التيقن من القياس المرتبطة عادة بمحطات التحويل ذات قدرة معالجة مماثلة.

٢٤- وفي ٤ آب/أغسطس ٢٠١٠، نفّذت الوكالة عملية تحقُّق من المعلومات التصميمية في مرفق تحويل اليورانيوم. وفي ذلك الحين، كانت المحطة لا تزال تشهد أعمال صيانة. وأبلغت إيران الوكالة، في رسالة مؤرخة ٤ تموز/يوليه ٢٠١٠، أن التشغيل التام لمرفق تحويل اليورانيوم سيُستأنف في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ولما لم يشهد مرفق تحويل اليورانيوم إنتاجَ أي كميات من سادس فلوريد اليورانيوم منذ ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩، فإن الكمية الإجمالية التي أنتِجت من اليورانيوم في شكل سادس فلوريد اليورانيوم في مرفق تحويل اليورانيوم منذ آذار/مارس ٢٠٠٤ ما زالت ٣٧١ طناً (بعضها نُقِل إلى محطة إثراء الوقود وإلى المحطة التجريبية لإثراء الوقود)، وهي لا تزال خاضعة لتدابير الاحتواء والمراقبة الخاصة بالوكالة.

٢٥- وخلال عملية التحقق من المعلومات التصميمية التي أجريت في ٤ آب/أغسطس ٢٠١٠، أبلغت إيران الوكالة بأنها ستبدأ، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، تركيبَ المعدات في مرفق تحويل اليورانيوم لتحويل سادس فلوريد اليورانيوم المثرى حتى نسبة ٢٠% من اليورانيوم–٢٣٥ إلى ثامن أكسيد ثلاثي اليورانيوم اللازم لتصنيع الوقود لتشغيل مفاعل طهران البحثي. وفي رسالة موجّهة إلى الوكالة بتاريخ ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٠، أبلغت إيران الوكالة بأن التجارب بشأن تحويل سادس فلوريد اليورانيوم إلى ثامن أكسيد ثلاثي اليورانيوم، باستخدام سادس فلوريد اليورانيوم المستنفد، ستبدأ في مرفق تحويل اليورانيوم خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٢٦- وفي رسالة مؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠، قدّمت إيران نسخة مستوفاة من استبيان المعلومات التصميمية الخاص بمحطة تصنيع الوقود، وذكرت فيها أن تصنيع الوقود لمفاعل طهران البحثي سيجري في جزء من أحد المباني القائمة في مرفق تحويل اليورانيوم. وفي رسالة موجهة إلى الوكالة مؤرخة ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٠، أفادت إيران بأنها تعتزم تركيب المعدات لتصنيع وقود مفاعل طهران البحثي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وفي ٣ آب/أغسطس ٢٠١٠، نفّذت الوكالة عملية تحقق من الرصيد المادي وعملية تحقق من البيانات التصميمية في محطة تصنيع الوقود، وأكّدت أنه لم يتم إنتاج أية مجمّعات للوقود أو قضبان أو كريات جديدة للمفاعل IR-40.

---

٢٩ كما سبق بيانه للمجلس، في ضوء رفض إيران السماح للوكالة بمعاينة محطة إنتاج الماء الثقيل، كان على الوكالة أن تعتمد فقط على الصور الملتقطة بالسواتل.

٣٠ الفقرة ٢٥ من الوثيقة GOV/2010/28.

هاء- أنشطة أخرى

٢٧- في رسالة مؤرخة ٩ آب/أغسطس ٢٠١٠، أبلغت إيران الوكالة بأنها ستبدأ نقل الوقود الطازج إلى مبنى احتواء المفاعل في محطة بوشهر للقوى النووية. وكما ورد في التقرير السابق الصادر عن المدير العام، كانت إيران قد أبلغت الوكالة بأنها ستجري فحصاً تقنياً لمجمعات الوقود قبل تحميلها داخل قلب المفاعل.[٣١] وفي ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٠، أكّدت الوكالة أن نقل الوقود الطازج إلى مبنى المفاعل قد بدأ واستهلت أنشطتها الخاصة بإعادة التحقق.

٢٨- يقع مختبر جابر بن حيان المتعدد الأغراض في مركز طهران البحثي النووي، وهو كناية عن مختبر أبحاث في مجال الكيمياء النووية وغير النووية. وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠، نفذت الوكالة عملية تحقق من المعلومات التصميمية وعملية تحقق من الرصيد المادي في مختبر جابر بن حيان كررت خلالها إيران ما كانت قد أعلنته خلال عملية التحقق من المعلومات التصميمية المنفّذة في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠، وعلى وجه التحديد أن الأنشطة المزاولة في مختبرات جابر بن حيان مرتبطة بـ"مشروع بحثي يهدف بصورة بحتة [إلى] دراسة السلوك الكهروكيميائي لأيونات اليورانيل في سائل أيوني"، باستخدام محلول نترات اليورانيل.[٣٢] وأشارت إيران أيضاً إلى أن الأنشطة التجريبية لم تبدأ بعد. وتواصل الوكالة رصدها لما تزاوله إيران في هذا المرفق من أنشطة بحث وتطوير في ميدان الكهروكيمياء.

٢٩- واستناداً إلى صور السواتل، تقدِّر الوكالة أن الأنشطة التي تنطوي على تعدين وتركيز اليورانيوم مستمرة في المنطقة التي تقع بها محطة بندر عباس لإنتاج اليورانيوم، وأن الأنشطة الإنشائية مستمرة في محطة أرداكان لإنتاج الكعكة الصفراء وفي منجم ساغند لليورانيوم.

واو- المعلومات التصميمية

٣٠- كما هو موضح في تقارير سابقة للمدير العام، لا يزال البند المعّدل ٣-١ من الجزء العام من الترتيبات الفرعية العامة لاتفاق الضمانات المعقود مع إيران، كما وافقت عليه إيران في عام ٢٠٠٣، ساري المفعول على الرغم من قرار إيران في عام ٢٠٠٧ تعليق تنفيذه[٣٣]. ومع أن الوكالة قامت، في مناسبات عديدة، بتذكير إيران أنها ملزَمة بتقديم معلومات تصميمية وفقاً للبند المعدّل ٣-١، فإن إيران لم تستأنف تنفيذ البند المعّدل ٣-١، وهو ما يتعارض مع التزاماتها بموجب الترتيبات الفرعية. ولا تزال إيران هي الدولة الوحيدة ذات الأنشطة النووية المهمة التي لديها اتفاق ضمانات شاملة نافذ ولا تنفّذ أحكام البند المعّدل ٣-١.

٣١- وفيما يتعلق بكلٍّ من مرفق دارخوفين ومحطة فوردو لإثراء الوقود، لم تُبلغ إيران الوكالة في الوقت المناسب بقرارها تشييد المرفقين أو الإذن بتشييدهما، كما تنص على ذلك الصيغة المعدَّلة للبند ٣-١، ولم تقدِّم

٣١ الفقرة ٢٧ من الوثيقة GOV/2010/28.

٣٢ الفقرة ٢٨ من الوثيقة GOV/2010/28.

٣٣ الفقرات ٢٨ إلى ٣٠ من الوثيقة GOV/2010/10.

سوى معلومات تصميمية محدودة فيما يخص هذين المرفقين[٣٤]. كما لم تقدِّم إيران أي معلومات محدَّثة عن تصميم المفاعل IR-40.

٣٢- وطلبت الوكالة من إيران، في رسالة مؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠، أن تؤكد بياناً أدلى به نائب الرئيس الإيراني ورئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، سعادة السيد علي أكبر صالحي، إلى وكالة الأنباء الإيرانية بما مفاده أن إيران تعكف على تصميم مفاعل مشابه لمفاعل طهران البحثي لإنتاج النظائر المشعة. وفي الرسالة ذاتها، طلبت الوكالة كذلك من إيران، في حال كانت إيران قد اتخذت قراراً بتشييد مرافق نووية جديدة، أن تقدّم إيران معلومات إضافية عن تصميم المرافق وعن الجدول الزمني لتشييدها. وأعادت إيران التأكيد، في ردها المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠، أنها تواصل التعاون مع الوكالة "وفقاً لاتفاق الضمانات الخاص بها".

٣٣- وفي ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٠، أعلن سعادة علي أكبر صالحي انتهاء "الدراسات الخاصة بمكان مرافق إثراء اليورانيوم العشرة الأخرى"، وأن "تشييد أحد هذه المرافق سيبدأ بحلول نهاية السنة (الإيرانية الجارية) (آذار/مارس ٢٠١١) أو بداية السنة المقبلة".[٣٥] وفي رسالة مؤرخة ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٠، طلبت الوكالة من إيران توفير معلومات تصميمية أولية عن المرفق. ولم تقدّم إيران، في ردِّها المؤرخ ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٠، المعلومات المطلوبة، وذكرت فقط أنها ستقدِّم المعلومات المطلوبة إلى الوكالة "في الوقت المناسب". وتتّبع المراسلات الأخيرة المتبادلة بين إيران والوكالة النمط ذاته من التبادلات بشأن تصريحات عامة أدلى بها مسؤولون إيرانيون فيما يخص إمكانية تشييد مرافق نووية جديدة.[٣٦] وقد أفادت إيران أيضاً بأن التصريحات بشأن المعلومات التصميمية، كما وردت في الفقرات ٣٠ إلى ٣٣ من التقرير السابق الصادر عن المدير العام (الوثيقة GOV/2010/28)، "لا يوجد لها أساس قانوني" .[٣٧]

٣٤- أمّا تعديل المحطة التجريبية لإثراء الوقود من أجل إنتاج اليورانيوم المثرى باليورانيوم–٢٣٥ بنسبة تصل إلى ٢٠%،[٣٨] وهو ما يتصل بوضوح بأغراض الضمانات، فلم تخطر إيران الوكالة به قبل ما يكفي من الوقت لتتمكن الوكالة من تعديل إجراءاتها الرقابية، بحسب ما هو مطلوب بموجب المادة ٤٥ من اتفاق الضمانات الذي عقدته إيران.[٣٩]

---

٣٤ الفقرة ٣١ من الوثيقة GOV/2010/10.

٣٥ 'إيران تحدد مكان مواقع الإثراء العشرة الجديدة'، وكالة أنباء فارس، ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٠.

٣٦ انظر الفقرة ٣٢ من الوثيقة GOV/2010/28.

٣٧ الفقرة ١٨ من الوثيقة INFCIRC/804.

٣٨ يشير ذلك إلى التعديل الأصلي الذي أتاح بدء الإثراء حتى نسبة ٢٠% من اليورانيوم–٢٣٥ في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٠ (الفقرة ٩ من الوثيقة GOV/2010/10، بدلاً من التعديل الإضافي اللاحق المنطوي على الوصل ما بين السلسلتين التعاقبيتين.

٣٩ لم تكن فترة الإخطار الذي قدَّمته إيران فيما يتعلق بالتغييرات ذات الصلة التي أُجريَت في مصنع إثراء الوقود التجريبي كافية لكي يتسنى للوكالة أن تعدّل إجراءات الضمانات القائمة قبل أن تبدأ إيران تلقيم المواد في المصنع التجريبي المذكور (الفقرة ٤٨ من الوثيقة GOV/2010/10).

زاي- تسمية المفتشين

٣٥- في رسالة موجهة إلى المدير العام بتاريخ ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠، صرّحت إيران بأنها، من الآن فصاعداً، ستقوم، كرد أول، "بسحب تسمية المفتش المعني أو المفتشين المعنيين"[٤٠] في حال تسريب أية معلومات سرية حصلت عليها الوكالة نتيجة لتنفيذ اتفاق الضمانات بأية طريقة كانت و/أو في حال نقلها إلى وسائل الإعلام. وفي رسالة موجهة إلى المدير العام بتاريخ ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ أشير فيها إلى "البيانات الكاذبة والخاطئة الواردة في الفقرة ٢٨" من التقرير السابق للمدير العام (الوثيقة GOV/2010/28)، أخطرت إيران الوكالة بأنها تعترض على تسمية مفتشين اثنين كانا قد شاركا مؤخراً في أنشطة التفتيش في إيران.

٣٦- وفيما اتفاق الضمانات الذي عقدته إيران يجيز لها الاعتراض على تسمية مفتشي الوكالة، فإن الوكالة ترفض الأساس الذي سعت إيران إلى استخدامه لتبرير اعتراضها في هذه الحالة. فالوكالة تثق كل الثقة باحتراف المفتشَيْن المعنيَّيْن وحيادهما، كما هي الحال بالنسبة إلى جميع مفتشيها، وتؤكد أن التقرير السابق للمدير العام حول تنفيذ الضمانات في إيران (الوثيقة GOV/2010/28) هو دقيق تمام الدقة.

٣٧- وخلال اجتماع عقد مع الممثل المقيم لإيران لدى الوكالة في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٠، أبلغت الوكالة الممثل المقيم أن اعتراض إيران المتكرر على تسمية المفتشين ذوي الخبرة في دورة الوقود النووي والمرافق النووية الإيرانية يعيق عملية التفتيش وينتقص بالتالي من قدرة الوكالة على تنفيذ الضمانات في إيران على نحو فعالٍ وكُفءٍ. وفي هذا الصدد، طلبت الوكالة مرة أخرى، خلال الاجتماع ذاته، بأن تعيد إيران النظر في قرارها المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ المتعلق بالطلب من الوكالة أن تسحب تسمية ٣٨ مفتشاً تابعاً للوكالة وطلباتها (العائدة إلى عام ٢٠٠٦) بشأن سحب تسميات أربعة مفتشين آخرين ذوي خبرة في إجراء عمليات التفتيش في إيران. وفي حين أن الوكالة تعترف بقبول إيران مؤخراً تسمية خمسة مفتشين جدد (في رسالتين وجّهتهما إيران إلى الوكالة في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠ و١٦ آب/أغسطس ٢٠١٠)، ستستمر الوكالة في الطلب من إيران أن تسحب اعتراضها على تسمية المفتشين ذوي الخبرة في دورة الوقود النووي والمرافق النووية الإيرانية.

حاء- الأبعاد العسكرية المحتملة

٣٨- أوردَت تقارير سابقة للمدير العام تفاصيل عن القضايا العالقة المتصلة بالأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي والإجراءات المطلوبة من إيران باعتبارها ضرورية لحل هذه القضايا[٤١]. وفي تقرير المدير العام الصادر في شباط/فبراير ٢٠١٠ (الوثيقة GOV/2010/10)، وصفت الوكالة عدداً من المسائل التقنية التي تحتاج لتناولها مع إيران[٤٢]. ولكن إيران رفضت، منذ آب/أغسطس ٢٠٠٨، مناقشة القضايا العالقة مع الوكالة أو تقديم أي معلومات إضافية أو إتاحة الوصول إلى مواقع وأشخاص على النحو اللازم لمعالجة شواغل

٤٠ أنظر الفقرة ١٠ من الوثيقة INFCIRC/796 المؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٤١ قُدِّم ملخص لهذه القضايا إلى المجلس في القسم هاء من الوثيقة GOV/2008/15، ومؤخراً في الفقرة ٤٠ من الوثيقة GOV/2010/10.

٤٢ الفقرتان ٤٢ و٤٣ من الوثيقة GOV/2010/10.

الوكالة، مؤكدةً أن الادعاءات المتعلقة بالأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامجها النووي لا أساس لها وأن المعلومات التي تشير إليها الوكالة تستند إلى وثائق مزوَّرة.

٣٩- واستناداً إلى تحليل شامل أجرته الوكالة لجميع المعلومات المتوفرة لديها،[٤٣] لا تزال الوكالة قلقة بشأن احتمال وجود أنشطة غير معلنة ماضية أو جارية ذات صلة بالأسلحة النووية في إيران، تشارك فيها هيئات ذات علاقة بالمجال العسكري، بما في ذلك أنشطة ذات صلة بتطوير شحنة متفجرة نووية لصاروخ. وهناك دلائل تشير إلى أن بعض هذه الأنشطة ربما تكون قد تواصلت إلى ما بعد عام ٢٠٠٤.

٤٠- ومن الضروري أن تعمل إيران مع الوكالة على تسوية هذه القضايا، وأن يُسمح للوكالة بزيارة كل المواقع ذات الصلة، والحصول على جميع المعدات والوثائق ذات الصلة، وأن يتاح لها إجراء مقابلات مع جميع الأشخاص المعنيين، دون مزيد من التأخير. ويتفاقم الطابع الطارئ الذي تتسم به هذه المسألة نتيجة لمرور الوقت وللتدهور المحتمل في توفر بعض المعلومات ذات الصلة. والمشاركة الموضوعية والاستباقية من جانب إيران أمر ضروري لتمكين الوكالة من إحراز تقدم في تحقُّقها من صحة واكتمال الإعلانات الإيرانية.

طاء- موجز

٤١- في حين تواصل الوكالة التحقُّق من عدم تحريف المواد النووية المعلنة في إيران، فإن إيران لم تقدِّم التعاون اللازم لتمكين الوكالة من التأكُّد من أن جميع المواد النووية في إيران تندرج في نطاق الأنشطة السلمية[٤٤].

٤٢- وبشكل أكثر تحديداً، فإن إيران لا تنفِّذ الشروط الواردة في القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس المحافظين ومجلس الأمن، بما في ذلك تنفيذ البروتوكول الإضافي، التي تُعتبَر أساسية لبناء الثقة في الطابع السلمي الخالص للبرنامج النووي الإيراني ولحل المسائل العالقة. وعلى وجه الخصوص، على إيران أن تتعاون بشأن إيضاح القضايا العالقة التي تثير أوجه قلق حول احتمال وجود أبعاد عسكرية لبرنامجها النووي، بما يشمل إتاحة معاينة كل ما تطلبه الوكالة من مواقع ومعدات وأشخاص ووثائق. كما يلزم لإيران أيضاً أن تنفذ الصيغة المعدّلة للبند ٣–١ بشأن الإبكار في توفير المعلومات التصميمية.

٤٣- وبالإضافة إلى ذلك، خلافاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس المحافظين ومجلس الأمن، لم تعلّق إيران الأنشطة المرتبطة بإثراء اليورانيوم. وقد واصلت إيران تشغيل محطة إثراء الوقود والمحطة التجريبية لإثراء الوقود في ناتانز، وبدأت عملية إثراء اليورانيوم بنسبة تصل إلى ٢٠% من اليورانيوم–٢٣٥ في المحطة التجريبية لإثراء الوقود الآن عبر سلسلتين تعاقبيتين موصولتين فيما بينهما. وواصلت إيران تشييد محطة فوردو لإثراء الوقود. ومن أجل التحقُّق من التسلسل الزمني والغرض الأصلي من محطة فوردو لإثراء

٤٣ الفقرة ٤١ من الوثيقة GOV/2010/10.

٤٤ أكّد المجلس في مناسبات عديدة، يعود أولها إلى عام ١٩٩٢، أن الفقرة ٢ من الوثيقة المصوَّبة (INFCIRC/153 (Corr.، التي تتطابق مع المادة ٢ من اتفاق الضمانات المعقود مع إيران، تفوِّض الوكالة وتقتضيها أن تسعى إلى التحقق من كلٍّ من عدم تحريف المواد النووية عن الأنشطة المعلنة (أي صحة الإعلانات)، وعدم وجود أنشطة نووية غير معلنة في الدولة (أي اكتمال الإعلانات) (أنظر، على سبيل المثال، الفقرة ٤٩ من الوثيقة GOV/OR.864. وتبرز الفقرة ٤١ كيفية قيام إيران، في الماضي والحاضر، بتنفيذ اتفاق الضمانات الخاص بها والتزاماتها الأخرى.

الوقود، لا تزال إيران بحاجة إلى أن توفر للوكالة إمكانية الوصول إلى وثائق التصاميم ذات الصلة وإلى الشركات المشاركة في تصميم وتشييد المحطة. وتحتاج إيران أيضاً أن تقدم استبياناً كاملاً للمعلومات التصميمية الخاصة بالمرفق. وأعلنت إيران أيضاً أنها اختارت أماكن مرافق إثراء جديدة وأن تشييد أحد هذه المرافق سيبدأ في حوالي آذار/مارس ٢٠١١، ولكنها لم تقدّم للوكالة المعلومات التصميمية الضرورية ولم تتح لها إمكانية المعاينة المنصوص عليها في اتفاق الضمانات الذي عقدته إيران وفي الترتيبات الفرعية.

٤٤- وبالمثل، خلافاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس المحافظين ومجلس الأمن، واصلت إيران أيضاً بناء المفاعل IR-40 والأنشطة ذات الصلة بالماء الثقيل. ولم يُسمح للوكالة بأخذ عينات من الماء الثقيل الذي يتم تخزينه في مرفق تحويل اليورانيوم، ولم تُتَح لها إمكانية الوصول إلى محطة إنتاج الماء الثقيل. وفيما يمكن للوكالة أن تفيد بأن إيران قدمت تصريحات بشأن عدم تعليقها لتلك الأنشطة، فمن دون إمكانية المعاينة التامة للماء الثقيل الموجود في مرفق تحويل اليورانيوم، ولمحطة إنتاج الماء الثقيل، وسائر المرافق الأخرى التي أعلنت إيران أنها قررت تشييدها، لا يمكن للوكالة أن تتحقق من هذه التصريحات وبالتالي أن تقدم تقريرها بشكل تام عن هذه المسألة.

٤٥- اعترضت إيران على تسمية مفتشين اثنين كانا قد شاركا مؤخراً في أنشطة التفتيش في إيران. وترفض الوكالة الأساس الذي سعت إيران إلى استخدامه لتبرير اعتراضها؛ وهي قلقة أيضا بأن يعييق الاعتراض المتكرر على تسمية مفتشين ذوي خبرة عملية التفتيش وينتقص من قدرة الوكالة على تنفيذ الضمانات في إيران.

٤٦- ويطلب المدير العام من إيران أن تتخذ خطوات نحو التنفيذ الكامل لاتفاق الضمانات المعقود معها وما يخصها من التزامات أخرى، بما في ذلك تنفيذ البروتوكول الإضافي الخاص بها.

٤٧- وسيواصل المدير العام الإفادة عن هذا الموضوع حسب الاقتضاء.